دور قواعد القانون المرن في الحفاظ على البيئة العالمية

Role of Soft Lawin the Preservation of the Global Environment

بواط محمد،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،
m.bouat@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2021/09/11 تاريخ القبول: 2021/11/09 تاريخ النشر: 2021/12/01

****

ملخص:

يقدم المقال عرضاً عاماً لمفهوم القانون المرن Soft Law (غير الملزم) بالإضافة إلى خصائصه الرئيسية، كما يشير إلى كيفية ظهوره وتطوره، ويوضح حالة القانون غير الملزم وتأثيره وأهميته وتحدياته. علاوة على ذلك، يركز هذا البحث على دور قواعد القانون المرن في الحفاظ على البيئة العالمية.

حيث تعدّ تصرفات الدول في ميدان القانون الدولي للبيئة المثال الواضح على قواعد القانون المرن، بما تتضمنه تلك التصرفات من ممارسات وإعلانات ومؤتمرات مثل: إعلان استكهولم لسنة 1972 وإعلان ريو لسنة 1992 الخاص بالبيئة والتنمية، والقرارات وكذلك التوصيات التي تصدر من المنظمات الدولية، مثل الإرشادات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة بخصوص البيئة لسنة 1987.

وبالتالي يجب البحث والتحقيق في قواعد القانون الدولي للبيئة، التي ينبغي ألاّ تظل ثابتة، بل ينبغي تطويرها إلى الحدّ الذي يتم فيه تنشيطها، وبالتالي ضرورة الاستعمال الدولي لهذا النوع من القواعد، واستثمار نطاق المرونة الذي توفره هذه القواعد خصوصاً المؤتمرات والإعلانات، حيث قد تشكل قواعد القانون المرن البداية الطبيعية لإبرام اتفاقيات دولية، أو الخطوة الأولى في إبرام هذه الاتفاقيات، وبالتالي يمكن القول أن قواعد القانون المرن تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الأهداف الثابتة المتعلقة بـتنفيذ القانون الدولي للبيئة.

كلمات مفتاحية:

القانون المرن، البيئة، الحماية.

Abstract:

The article provides an overallreview of the concept of soft law, exploringits main characteristics, and pointing out as wellitsemergence and development, and explainingitsstatus, impact, importance, and challenges and actuallegal implications. Furthermore, thispaperfocuses on the role of soft lawrules in preserving the global environment.

State’sactivities in the field of international environmentallaw are a clearexample of the rules of soft law, including practices, declarations and conferences, such as: the

Stockholm Declaration of 1972, the Rio declaration on environment and development of 1992, and resolutions as well as recommendationsissued by international organizations, such as the guidelines issued by the 1987 United Nations Environment Program.

Therefore, the international environmentallawrules must beanalyzed and investigated, and should not remainstatic, but rathershouldbedevelopedsotheycanbeactivated, in preparation for the international use of this type of rules, in order to invest in the scope of flexibilityprovided by theserules, especiallyresultingfromconferences and advertisements, as theserulesmayconstitute the naturalbeginning for the conclusion of international agreements, or the first step in concludingthem, and thereforeitcanbesaidthat soft lawrulesplay a major role in achieving the consistent goals related to the implementation of international environmental

Key words:

Soft Law, Environment, Protection.

مقدمة:

لقد تطور القانون الدولي للبيئة بسرعة خلال الجزء الأخير من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى الدور الذي لعبته قواعد القانون المرن، وأساس هذا التطور هو إعلان ستوكهولم غير الملزم بشأن البيئة الإنسانية لعام 1972. وعلى الرغم من تضارب المصالح بين تنفيذ وإنفاذ الصكوك القانونية المرنة والصارمة في جميع أنحاء العالم، أصبح المجتمع الدولي قادرًا على تحديد أهمية قواعد القانون المرن (غير الملزم) في تحديد المبادئ والأساليب القانونية الكفيلة بحماية البيئة والحفاظ على عناصرها.

فلا سبيل للوصول إلى قانون دولي بيئي قادر على التصدي لمشكلات البيئة الحديثة إلاّ إذا تم مواجهتها دون إبطاء أو تعقيد للأمور، صفتان متلازمتان في الاتفاقيات والأعراف، فيعاب على الاتفاقيات الدولية عدم إمكانية اجتماع الدول على تصديق المعاهدة أو أنها تدخل حيز النفاذ في مواجهة عدد محدود من الدول، كما لابدّ للعرف حتى يتبلور اكتمال شرطيه المادي المتمثل في الممارسة الدولية، والمعنوي المتمثل في قناعة الدول بإلزامية القاعدة العمومية محلّ النظر، وكلاهما مرتبط بمرور الوقت الذي قد لا يسعف أمور حماية البيئة.

نتيجة لذلك تم اللّجوء إلى مصادر أخرى في عملية صنع القانون الدولي البيئي، غير تلك الواردة في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وذلك باللّجوء إلى ما يسمى بقواعد القانون المرن المكونة من إعلانات المبادئ، التوصيات، التوجيهات، أطر العمل وغيرها من التسميات.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنقواعد القانون المرن تعدّ وسيلة للحدّ من المشاكل البيئية عبر ما توفره من اتفاق في وجهات النظر إزاء قضايا البيئة العالمية، وإن كان جانب من الفقه الدولي يشير إلى سلبية هذه الصياغة باعتبار أنها قد تكون وسيلة للتخلص من الالتزامات الدولية، بادعاء الدول التي ترغب في التخلص من التزاماتها الدولية بأنها جزء من الصياغة المرنة وأنها لا ترتب أي التزامات دولية، وبالتالي تصبح البيئة في خطر، طالما أن جل قواعد حماية هذه الأخير هي ذات صبغة مرنة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم القانون المرن وإدراك مميزاته وخصائصه، والإشارة إلى أهميته، ومن ثم التطرق إلى أثر القواعد الواردة بهذه الصياغة ومدى فعاليتها في حماية البيئة العالمية، خاصة وأنهذه القواعد غير ملزمة من الناحية القانونية.

ومنه **ما المقصود بالقانون المرن؟، وما هي تطبيقاته في مجال الحفاظ على البيئية العالمية؟ وما مدى فعالية قواعد هذا الأخير في تحقيق هذا الهدف؟.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية سيتم اعتماد المنهج التاريخي من أجل التعرف على أصل نشأة قواعد القانون المرن وكيفية ظهورها وتطورها، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحديد مضمون وخصائص قواعد القانون المرن، من خلال جمع أحدث المعلومات المتعلقة بها وبتطبيقاتها في مجال البيئة، والوقوف على مدى فعاليتها في الحفاظ على البيئة وحمايتها من كافة الأخطار التي تهدّدها، وذلك بغية الوصول إلى احترام المجتمع الدولي لهذه القواعد والشعور بإلزاميتها.

وعليه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين: مبحث أول نخصصه لدراسة القانون المرن باعتباره آلية حديثة للحفاظ على البيئة العالمية، ومبحث ثان، نخصصه لتطبيقات القانون المرن ومدى فعاليتها في مجال الحفاظ على البيئة العالمية.

المبحث الأول

القانون المرن آلية حديثة للحفاظ على البيئة العالمية

تجسد اهتمام المجتمع الدولي بالبيئة من خلال عقد المؤتمرات الدولية لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة، والتي غالباً ما تنتهي بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة،سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي،والتي يتعين على الدول الالتزام بها وتنفيذها،وبإقرار مجموعة من المبادئ والتوصيات التي تشكل خطة عمل يتعين على الدول والمنظمات الدولية العمل بها والتي تشكّل ما يسمى "بالقانون القانون المرن"[1].

يشير مصطلح " القانون المرن " إلى الصكوك شبه القانونية التي ليس لها أي قوة ملزمة قانونًا، أو التي تكون قوتها الملزمة أضعف إلى حد ما من القوة الملزمة للقانون التقليدي، والتي غالبًا ما تتناقض مع القانون غير الملزم من خلال الإشارة إليها على أنها " قانون ملزم " .

ولا يزال مصطلح "القانون المرن" مثيرًا للجدل نسبيًا نظرًا لوجود بعض الممارسين الدوليين الذين لا يقبلون وجوده، وبالنسبة لآخرين، هناك بعض الالتباس فيما يتعلق بوضعه في مجال القانون. ومع ذلك، بالنسبة لمعظم الممارسين الدوليين، يعدّ تطوير أدوات القانون المرن جزءًا مقبولاً من الحلول الوسط المطلوبة عند القيام بعمل ضمن النظام القانوني الدولي.

وعليه سنتناول مفهوم القانون المرن عبر إعطائه تعريفاً محدداً، وذلك في مطلب أول، ثم ندرس أهم خصائصه ومبادئه في مطلب ثان،ثم وظائف وأهمية هذا النوع من القواعد في مطلب ثالث.

المطلب الأول: مفهوم القانون المرن(Soft Law)

[1] صفية زيد المال، عن فعلية القانون الدولي للبيئة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد، 01، 2021، ص 234.

يرتبط تقليدياً، مصطلح "القانون غير الملزم" بالقانون الدولي، على الرغم من أنه تم نقله مؤخرًا إلى فروع أخرى من القانون المحلي أيضًا. ويعتبر القانون غير الملزم عمومًا مصدرًا مهمًا للقانون الدولي، ويُستخدم مصطلح القانون المرن المصطلح المختصر للتمييز بين هذه الفئة الواسعة من القواعد عن القانون الصارم أو الجامد، وفي الطرف الآخر، عن الترتيبات السياسية البحتة.

وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بيان المضمون العام للقانون المرن وكيفية نشأته وظهوره، وذلك ضمن فرع أول، بعدها نتطرق إلى المقصود بالقانون الدولي المرن ضمن فرع ثان:

الفرع الأول: القانون المرن ـ الإطار العام والنشأة-

إن مصطلح القانون المرن أو اللّين أو الهش مصطلح حديث نسبياً، يرجع الفضل في اكتشاف قواعده إلى القاضي باكستر سنة 1980، حيث عرّفها في حينها بأنها: " مجموعة من القواعد التي لا تفرض التزاماً حقيقياً على أطرافها"[1]. كما أن الفقه قد بذل عدة محاولات لتصنيف التصرفات التي تندرج ضمن الصياغة المرنة،ولكن المحاولتين الأكثر أهمية قد بذلهما الفقهيان "مايكل اسمان" في مقال له نشره في مجلة القانون الدولي تحت عنوان "اتفاقيات الجنتلمان"، والفقيه "مايكل فيرلاي" في مقاله المعنون "التمييز بين النصوص الدولية ذات المضمون القانوني والنصوص الدولية المجردة من المضمون القانوني".

ويطلق جانب من الفقه مصطلح" LAW – MAKING "بدل" SOFT LAW"ويعرفونه بأنه "مجموعة من القواعد العامة تحكم تصرفات الأطراف في المستقبل في إطار نصوص قانونية مقترحة"[2].

ويعرف القانون المرن بأنه:" ذلك القانون الذي لم تتبلور مبادئه وقواعده بعد إلى قواعد بالمعنى الدقيق أو المنضبط أو الصرف". كما يعرّف بأنه:" قانون الإرادة الطوعي، غير المنضبط في ذاته، اللاّزم للسلوك، وللقانون الدقيق، أو الجامد، والذي ينطوي على خصائص التيسير والتحول والتطور إلى القانون المنضبط أو الجامد"[3].

هذا ويرى الأستاذ "**بيار ماري ديبوى**" أنه: ‹‹ في مملكة القانون الأخضر، أين القانون المرن يعبر

عن غايات أكثر منه التزامات فورية، باستعمال العبارات التالية "ينبغي على الدول "أو "تسعى جاهدة "أو "مدونة سلوك ››[4].

الفرع الثاني: القانون الدولي المرن

يستعمل مفهوم "القانون المرن" لتمييز أحكام القانون (التي تتمّ صياغتها من جانب واحد أحيانًا)، عن تلك التي تعتبر أحكامًا تقليدية للقانون الدولي، والتي تعرف "بالقانون الصارم"، ويتأسّس القانون الصارم على الأحكام والأنظمة التي تمّ تطويرها وتبنّيها بمشاركة وموافقة صريحة من الدول أو

---

[1] محمد ثامر، الصياغة المرنة في القانون الدولي، الحوار المتمدن،ـ العدد4909، 2015. مقال متاح على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=482635 تاريخ الزيارة 2021/07/10

[2] Alan boyle, soft law in international law. cambridgeuniversitypress, secondedition 2005, p25.

[3] رشيد مجيد محمد الربيعي، مفهوم القانون الميسور(المرن) في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 61، 2005، ص492.

[4] بوثلجة حسين، آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2018/2017، ص 282 .

الأطراف الفاعلة الأخرى التي ستلتزم بهذه الأحكام، وتندرج المعاهدات والاتّفاقيات الدولية تحت هذا النوع من القانون. ثم إنّ كل القرارات التي اتخذتها الهيئات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية (سواءً كانت ذات طبيعة قانونية أم لا) تتعلّق بقوام "القانون المرن"، ونجد أن المنظمات الدولية تستخدم على نحو تبادلي تقريبًا مصطلحات مثل قرار وإعلان وتوصية[1].

فالقانون الدولي المرن: "هو مجموعة القواعد والمبادئ الدولية القانونية(الملزمة بوصفها قانوناً) والتي تضمن الحقوق والالتزامات القانونية المجردة من الجزاءات والإلزام بالتنفيذ، استناداً إلى مبادئ يتطلّبها القانون المشدّد القائم فتدور معه، والتي تتطلّبها ضرورات التطور القانوني وتنشأ على وجه الاستقلال بشأن المشاكل الجديدة القائمة والممتدّة إلى المستقبل، وتترك المجال واسعاً لإعمال الإرادة والاختيار بالنسبة للمخاطبين بها بصيغ وبدائل متعدّدة وبتسهيلات وإعفاءات تبعاً للموضوعات والمضامين التي تحتويها هذه المبادئ والقواعد القانونية، ممّا يجعلها على مستويات مختلفة من الإلزام القانوني على رأي، أو مجردة من التنفيذ الإلزامي(جبراً) على رأي آخر".

هذا ويعرف قاموس القانون الدولي والمقارن قواعد القانون المرن بأنها: " سمة أو صفة تطلق على بعض قواعد القانون الدولي الصورية بسبب الغموض الذي يكتنف أساسها الملزم"، فانعدام الالتزام الرسمي والعمومية والغموض والإبهام وانعدام التحديد هو الذي أخرجها من دائرة القانون الصارم[2].HARD LAW.

كما تعرف موسوعة القانون الدولي العام الصياغة المرنة " SOFT LAW "بأنها:" مجموعة من القواعد الخالية من الالتزام القانوني ولكن يتوفر فيها الالتزام السياسي أو الأخلاقي"[3].

ويعرف آخرون القواعد الدولية الواردة بالصياغة المرنة بأنها:" قواعد غير ملزمة أو خالية من وصف الإلزام القانوني تنظم العلاقات الدولية المعاصرة بين الدول والمنظمات الدولية أو بين الدول وحدها من خلال مؤتمرات أو من خلال صور عديدة منها الإعلانات الدولية"[4].

فالقانون الدولي المرن هو مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأدوات المتبناة في إطار المنظمات الدولية مثل اللوائح، التصريحات، التوصيات، التوجيهات، الاستراتيجيات، البرامج، المبادئ التوجيهية،مدونات السلوك...[5].

هذا ويتضمن القانون الدولي المرن:

- حقوق والتزامات دولية عامة فضفاضة غير محدّدة بشكل دقيق.
- حقوق والتزامات دولية دقيقة أو محدّدة، ولكن تنفّذ بحسن نية وبمعقولية وإنصاف، وعلى وفق الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، مع إمكانية إثارة دعوى المسؤولية وترتيب الجزاءات.
- حقوق والتزامات دولية غير مقترنة بجزاءات أو بالمسؤولية أو بالإلزام بالتنفيذ.

---

[1] القاموس العملي للقانون الإنساني : https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lqnwn-lmrn/

[2] وسيلة قنوفي، حق الإنسان في الأمن: بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2017/2016، ص152-153.

[3] المرجع نفسه، ص153.

[4] محمد ثامر، المرجع السابق.د.ص.

[5] بوثلجة حسين، آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2017،2018/01، ص 282 .

- مبادئ وقواعد متطورة غير مستقرة تتخلّلها اعتبارات سياسية واقتصادية وأخلاقية وبيئية وعلمية واجتماعية ممّا يضعف صلاحية القضاء وإثارة المسؤولية والجزاء قانوناً[1].

إن محاولة إعطاء تعريف لقواعد القانون المرن Soft Law لن تكون يسيرة، إذ أن معظم التعاريف التي سيقت سابقاً ركزت على جانب الإلزام من جهة، أو ركزت على التسمية أو المصطلح الذي يطلق على تلك القواعد، وممّا لا شك فيه أن مسألة التنفيذ والإلزام ومسألة التسمية مسألة بعيدة نسبياً عن التعريف أو لاحقة له، في حين يتطلب الأمر الوقوف على حقيقة تلك القواعد قبل انتظار موقف الأطراف منها أو من تنفيذها، ولذلك فالتعريف الأرجح هو أنها:"مجموعة من القواعد العاملة في القانون الدولي العام والتي تحكم سلوك الدول، ويتمثل في بعض المصادر والصيغ القانونية، كالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة، وفي القرارات والإعلانات والتوصيات في مجالات البيئة، ومبادئ السلوك ومدونات السلوك بوجه عام"، وهي بهذا المعنى تقترب كثيراً، وبالتحديد من مصادر أخرى بدأ الفقه يطرحها كمصادر إضافية لم ترد في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"[2]، وهو ما يتفق معه الباحث.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ القانون المرن

يتميز القانون المرن بجملة من الخصائص تميزه عن قواعد القانون الجامد، كما يرتكز على مجموعة من القواعد والمبادئ، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص ومميزات القانون المرن، وذلك في فرع أول، ثم نبرز أهم مبادئ هذا القانون في فرع ثان.

الفرع الأول: خصائص القانون المرن

تتمثل خصائص القانون المرن فيما يلي:

أولاً- أنه نوع من القانون

بمعنى أن مبادئه وقواعده هي مبادئ وقواعد تتّسم بالعمومية والتّجريد، وتأخذ شكلية القانون وصياغته[3]. ويعتبر القانون المرن ملحقاً إضافياً بالنسبة للقانون الجامد وليس بديلاً عنه، لذا يستخدم القانون المرن لملأ الفجوات الموجودة في القانون الجامد، أو لوضع معايير وقواعد قانونية جديدة أكثر استجابة للمتغيرات الدولية[4].

ثانياً- أنّه متعدّد الصور

فقد يرد بصورة اتفاقيات دولية أو إعلانات أو توصيات أو قرارات لمنظمات دولية أو جزءاً من المبادئ العامة للقانون أو حتى في صورة قرارات قضائية.

ثالثاً- يتضمن نوعاً من الإلزام

إن نصوص القانون المرن لا يمكن انتهاكها، وفي هذا المعنى بالخصوص يرى الفقيه "باكستر" أن هذا هو الذي يبرّر تسميتها SOFT LAW فهي تتضمن التزاماً سياسياً أكثر من كونها تتضمن

---

[1] رشيد مجيد محمد الربيعي، المرجع السابق، ص 493.

[2] محمد ثامر، المرجع السابق، د.ص.

[3] رشيد مجيد محمد الربيعي، المرجع السابق، ص 495.

[4] صلاح عبد الرحمان الحديثي، سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق، العدد 1A، المجلد 08، جامعة النهرين، العراق، 2006، ص 11.

التزاماً قانونياً، وهذه التسمية تعكس فقط مدى المرونة التي يمكن أن تتّسم بها، ولا يمكن القول مطلقاً أنها تنشئ التزامات قانونية[1].

إلاّ أن ذلك لا يعني أنها ليست خالية تماماً من وصف الإلزام، إذ أن الآراء الإفتائية والتوصيات التي تصدر بصدد معاهدة ما أو قرار صادر من منظمة يجب أن يؤخذ في الحسبان من قبل المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو حتى المحاكم الدولية إذا ما تصدّت لتفسير نص من نصوص تلك المعاهدات أو فقرة من فقرات ذلك القرار.

رابعاً- يتضمن التزامات طوعية

فهو قانون إرادي طوعي voluntary law يقوم على الإرادة والاختيار، بحسب موجبات حسن النية والمعقولية، وعدم التعسف في استعمال الحق والعدالة والإنصاف والمعايير الإنسانية والخلقية ومراعاة الكلمة المعطاة (العقد شريعة المتعاقدين).

خامساً- يتضمن قواعد جديدة متطورة أو على وشك الظهور:

تشكل قواعد القانون المرن ما يسمى بالقانون الجديد أو المتطور أو ما ينبغي أن يكون de lege ferenda، ولا ريب أن هذا تعبير عن مرحلة استباقية نحو المستقبل أي مرحلة تكوين القانون الدولي، هذه المرحلة ينظر إليها كتعبير عن التبلور والنمو والتطور، لكن دون اكتساب صفة القانون العادي أو المستقر أو الثابت الذي استكمل مراحل الإلزام بإمكانية التنفيذ جبراً عند اللزوم(القانون القائم أو المطبق فعلاً) أو النافذ والملزم فعلاً.

سادساً- قواعده مزدوجة الجانب:

يكتسب القانون المرن هذه الخاصية من حيث الطبيعة والوظيفة والأشخاص والصفة والشكل والآثار، فمن حيث الطبيعة قد تكون قاعدة القانون المرن عرفية أو اتفاقية أو في مبدأ عام، كما قد تكون إجرائية (شكلية) أو غير إجرائية(موضوعية) كما أنها قد تكون ملزمة لجانب واحد أو ملزمة لجانبين.

ومن حيث الوظيفة، فقد تؤدي قاعدة القانون المرن وظيفة إجرائية معبرة عن العدالة الإجرائية، أو وظيفة موضوعية في جوهر النزاع وأساس الفصل فيها. أمّا من حيث الاختصاص فإن قواعد القانون المرن قد تكون صادرة من جانب واحد كالتوصيات والإعلانات الصادرة عن المنظمات الدولية، أو صادرة عن جانبين أو أكثر كالاتفاقيات التي توصف بأنها غير ملزمة. ومن حيث الصفة، فقد تكون قواعد القانون المرن إمّا ثابتة أو قابلة للتحول والتطور، فهي قد تكون ثابتة بمعنى قائمة وملازمة للقانون الجامد أو الدقيق، وقد تكون قابلة للتحوّل كما في تحول التوصيات أو المبادئ التوجيهية أو الإعلانات الدولية إلى قواعد قانونية ملزمة كتبلور المبدأ 21 من إعلان "استكهولم" لعام 1972 إلى قاعدة قانونية بالمعنى الصحيح[2].

سابعاً- قواعده قابلة أو سهلة التعديل والتطور:

ترجع هذه الخاصية لطبيعة ومضمون قواعد هذا القانون بالذات، وفي كونها تعبيراً عن حاجات جديدة ومتطورة واستجابة حيّة لسنة التطور، لكن ذلك لا يعني قدرة هذه القواعد على تغيير أو تعديل القانون القائم أو المطبق فعلاً.

---

[1] محمد ثامر، المرجع السابق، د.ص.

[2] رشيد مجيد محمد الربيعي، المرجع السابق، ص 595-597.

ثامناً- قواعده تتضمن اعتبارات اقتصادية وسياسية:

تساهم الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تتضمنها قواعد القانون المرن في العزوف عن اللّجوء إلى القضاء الدولي لحل المنازعات الدولية الناشئة بشأن المجالات التي يتولى هذا القانون تنظيمها، وما يعزّز هذا العزوف تركيز القاضي على السلامة والمعايير القانونية الخالصة والتقنية العالية لمجالات إعمال هذا القانون، فضلاً عن عدم تقرير المسؤولية والجزاء على النحو المعروف والمعتاد، وعدم تفسير عدم الامتثال والتنفيذ الطوعي للالتزامات الدولية بسوء النية أو بعدم توفر النية والرغبة بالامتثال، وإنما يفسّر بعدم القدرة على التنفيذ وعدم المقدرة على تحمل تكاليف الامتثال أو لعدم تناسب المصلحة(المنفعة) مع الامتثال مع تكاليفه[1].

الفرع الثاني: القواعد والمبادئ الأساسية للقانون المرن:

تتمثل أهم المبادئ والقواعد القانونية المنشئة لواجبات والتزامات وحقوق دولية التي يقوم عليها القانون المرن، والتي تمثل أسس أو ركائز يقوم عليها القانون المرن في:

- مبدأ حسن النية في التفاوض وفي تفسير الالتزامات الدولية.
- الوفاء بالعهود(قاعدة العقد شريعة المتعاقدين).
- عدم التعسف في استعمال الحق وعدم إساءة استخدام السلطة.
- المعقولية.
- مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة.
- مبادئ التعاون والتشاور.
- مبادئ: الظروف الخاصة، لا ضرر ولا ضرار منع الإثراء غير المشروع.
- مبدأ حسن الجوار.
- عدم التناقض.
- التسامح والاعتبارات الإنسانية والاجتماعية[2].

المطلب الثالث: وظائف وأهمية القانون المرن

لا شك أن الخصائص التي يتميز بها القانون المرن والقواعد والمبادئ التي يقوم عليها تؤهله لممارسة مجموعة من الوظائف في إطار المنظومة القانونية، كما تكسبه أهمية كبيرة في هذا المجال.

وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بيان وظائف القانون المرن وذلك في فرع أول، ثم نبرز أهمية هذا القانون من خلال فرع ثان.

الفرع الأول- وظائف القانون المرن:

يقوم القانون المرن بوظائف مشابهة أو مطابقة -إلى حدّ بعيد- لوظائف مبادئ العدالة والإنصاف، حيث يقوم القانون المرن بتخفيف وتلطيف قسوة وصلابة القانون الدولي الوضعي خصوصاً إذا ما اتضح أن التطبيق سيفضي إلى نتائج غير معقولة أو أعباء لا تحتمل. كذلك يقوم بدور متمّم أو

---

[1] المرجع نفسه، ص 499-500.

[2] رشيد مجيد محمد الربيعي، المرجع السابق، ص493-494.

مكمّل للقانون الوضعي من خلال سدّ الفراغ أو أوجه النقص والقصور في القانون الجامد بالمعايير الحديثة التي تواكب التطور السريع للقانون الدولي[1].

وقد يقوم القانون المرن بمهمة استبعاد القانون الوضعي أو إقصائه عندما يراد الوصول إلى تسوية تراعي مصالح الأطراف أو تحقيق موازنة، وبصرف النظر عن القانون الوضعي أو خلافاً له.

كما يساهم في إيجاد حلول وتسويات لمشكلات ووقائع جديدة من خلال بلورة أو وضع قواعد قانونية دولية تمثل أسانيد قانونية طارئة ومستحدثة وتأطيراً قانونياً خالياً من الجزاءات والإلزام بالتنفيذ لمشكلات وموضوعات مستجدة لا تنظيم لها في القانون القائم وتتطلب تنظيماً قانونياً عاجلاً متطوراً وجديداً[2].

هذا وعلى عكس عمومية المعاهدات، فالقانون المرن يمكن أن يسمح للدول بالتحرك بشكل أسرع في معالجة القضايا البيئية، عن طريق وضع استراتيجيات أكثر تفصيلاً، فمرونته تشجع على الاستجابة السريعة للتغيرات السريعة في الفهم العلمي للقضايا البيئية والتنموية[3].

الفرع الثاني: أهمية القانون المرن

تكمن أهمية القانون المرن في موضوع المعاهدات في أن بعض قواعد Soft Law مقدمة طبيعية أو بالأحرى الخطوة الأولى من الإجراءات أو المرحلة التي تمهّد في الغالب إلى إبرام اتفاقيات دولية في نفس المجال، مثل القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجالات عديدة مثل الفضاء الخارجي والمنطقة الدولية والتغير المناخي.

إضافة إلى ذلك فإن قواعد هذا القانون ذات طابع إعلاني، وهو الأمر الذي يجعل قواعد هذا القانون من القوة بمكان، بحيث تخلق تأثيراً واضحاً بوصفها ممارسة ترقى إلى المستوى الذي يجعلها تساند قواعد العرف الدولي، أي تساهم بتشكيل الركن المادي من ركني العرف، حيث تفسر اعتياد الدول على ممارسة تصرف معين في شأن محدّد رغم تأكيد هذه الدول أن تلك الممارسة لا تمثل أبداً قاعدة قانونية ملزمة[4].

ويضيف جانب من الفقه الدولي أهمية أخرى لقواعد القانون المرن Soft Law تتمثل في أنها قد تكون وسيلة للحيلولة دون اندلاع نزاعات فكرية وإيديولوجية أو لوضع حدّ لتلك النزاعات سواء كانت تلك النزاعات نزاعات فكرية عقائدية محضة أو نزاعات ومواقف ذات أبعاد اقتصادية.

كما يسمح القانون المرن لممثلي الأطراف غير الحكومية بالاشتراك في وضع القواعد القانونية لهذا القانون، بينما لا يسمح القانون الجامد بذلك، لذا يكون دور القانون المرن أكثر أهمية في الشؤون المتعلقة بمصلحة ونشاطات القطاع الخاص، لأن الأطراف غير الدولية عاجزة عن إنشاء معاهدة دولية[5].

---

[1] صلاح عبد الرحمان الحديثي، سلافة طارق الشعلان، المرجع السابق، ص 10.

[2] رشيد مجيد محمد الربيعي، المرجع السابق، ص494.

[3] Arif Ahmed and Md. Jahid Mustofa, ROLE OF SOFT LAW IN ENVIRONMENTAL PROTECTION: AN OVERVIEW, Global Journal of Politics and Law Research
Vol.4, No.2, pp.1-18, March 2016 , p 09.
http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/Role-of-Soft-Law-in-Environmental-Protection-An-Overview.pdf

[4] محمد ثامر، المرجع السابق.

[5] صلاح عبد الرحمان الحديثي، سلافة طارق الشعلان، المرجع السابق، ص 12.

وقد تلجأ بعض الدول إلى استخدام القانون المرن لأنها غير راغبة بإلزام نفسها بالتزامات صارمة أو بقواعد جامدة، لكن هذا لا ينقص من القيمة القانونية للقانون المرن، إذ أنه يستخدم كحافز لتطوير جيل جديد من الاتفاقيات الدولية[1].

وفي الأخير ورغم كل ما تقدّمه قواعد القانون المرن إلاّ أن واحداً من أكثر سلبيات الصياغة المرنة هي أنها قد تكون وسيلة لتشجيع الدول على التحلّل ممّا التزمت به دولياً من التزامات وردت ضمن قواعد القانون الحاسم Hard Law مدّعية أنّها لا تنشئ التزامات دولية، وأنها جزء من الصياغة المرنةSoft Law،ولذلك يشير بعض الفقهاء إلى أن وجود قواعد القانون المرن في بعض الأنظمة القانونية الأوربية كالنظام الانجليزي والألماني والفرنسي ولّد ردّ فعل إيجابي في ذروة التنازع بين القوانين الوطنية الداخلية وقواعد القانون المرن Soft Law وأدى في النهاية إلى ازدهار الدراسات القانونية المقارنة[2].

المبحث الثاني

تطبيقات القانون المرن ومدى فعاليتها في الحفاظ على البيئة العالمية

إن الكثير من القوانين المرنة موجودة ومدرجة ضمن الصكوك "الناعمة" (أي غير الملزمة) مثل توصيات وقرارات المنظمات الدولية، إعلانات المبادئ، وبرامج العمل المنشورة في ختام المؤتمرات الدولية، وحتى مشاريع المقترحات التي يضعها الخبراء. ومن ثم، فمن المفهوم بشكل عام أن القانون المرن يخلق ويحّدد الأهداف التي يتعين تحقيقها في المستقبل بدلاً من الواجبات، والمبادئ التوجيهية بدلاً من الالتزامات الصارمة[3]. ثم إن مسألة فعالية قواعد هذاالقانون مرتبطة بالدرجة الأولى بتحديد القيمة القانونية لهذه القواعد ومدى إلزاميتها، ويمكن القول أن هذه القواعد فعالة إذا كانت:تضمن حماية البيئة، تضمن احترام القواعد العامة، تؤدي إلى تغيير السلوك السلبي للإنسان نحو البيئة،تحويل ونقل هذه القواعد إلى مختلف المستويات إلى جهوية، وطنية، محلية، بإصدار تشريعات وتنظيمات وطنية[4]. وعليه سنتطرق لتطبيقات القانون المرن ومدى فعاليتها فيمجال الحفاظ على البيئة العالمية من خلال إبراز كل من دور التوصيات التوجيهية، وذلك في مطلب أول، ثم دور برامج العمل وإعلانات المبادئ في مطلب ثان.

المطلب الأول: دور التوصيات التوجيهية في الحفاظ على البيئة العالمية

تعرّف التوصيات التوجيهية بأنها مجموعة الإجراءات التي تخاطب بها المنظمات الحكومية الدولية الدول الأعضاء، تبين لهم فيها كيفية احترام الالتزامات الناشئة عن عضويتهم، وكيفية مواجهة بعض الحالات الخطيرة، كالتلوث، النفايات الخطيرة[5].

وبالنظر لكون الدول تحتمي بسيادتها، فلها الحق في تقدير المواقف التي تعنيها واتخاذ القرار الذي يحقّق مصالحها، وعليه فإن هذه التوصيات لا يمكن أن تكون إلزامية بالنسبة لها، بل هي خطوط

---

[1]صلاح عبد الرحمان الحديثي، سلافة طارق الشعلان، المرجع السابق، ص 12.

[2]محمد ثامر، المرجع السابق.

[3]Pierre-Marie Dupuy, Soft Law and the International Law of the Environment, 12 MICH. J. INT'L L. 420 (1991),p 10. Available at: https://repository.law.umich.edu/mjil/vol12/iss2/4

[4]صفية زيد المال، عن فعلية القانون الدولي للبيئة، المرجع السابق، ص 238.

[5] شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2013-2014 ، ص 168.

عامة ترسم حدوداً لسلوك الدول في مجال حماية البيئة وتوجهها إلى العمل طبقاً لها. وتلعب هذه التوصيات التوجيهية دوراً أساسياً في أنشطة المنظمات الدولية، حيث صدر عنها توجيهات عديدة تتعلق بالعلاقة بين البيئة والتنمية وإدارة الموارد الطبيعية وموضوع المخلفات والتلوث عبر الحدود وإدارة المناطق الساحلية[1].

وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بعض الأمثلة عن التوصيات التوجيهية في المجال البيئي، وذلك في فرع أول، وبعدها نتطرق إلى إبراز القيمة القانونية لهذه التوصيات ومدى فعاليتها في الحفاظ على البيئة العالمية، وذلك في فرع ثان.

الفرع الأول: أمثلة عن التوصيات التوجيهية في المجال البيئي:

أولاً- إصدار المبادئ والتوجيهات العامّة المتعلقة بإدارة وتداول النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئياً:

فوّض مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة(**unep**) سنة 1982مجموعة من الخبراء لتطوير مبادئ أو توجيهات في هذا المجال، وتعتبر توجيهات ومبادئ القاهرة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب القرار رقم 30/14 المؤرخ في 17 جوان 1987 بمثابة خطوط عريضة وعامة لإدارة النفايات الخطرة[2]. كما دعت تلك المبادئ إلى إلزام كل دولة بتعيين أو تحديد سلطة وطنية تختّص بشؤون تخطيط وإدارة النفايات وتنفيذ القوانين المتعلقة بها[3].

ثانياً-برنامج "مونتيفيديو" عام 1981: Montevideo Program

يعبّر هذا البرنامج عن مجموعة من التّوصيات عرفت باسم برنامج "منتيفيديو"[4]، والتي صدرت عن لجنة شكّلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من مجموعة من الخبراء والفنيين والقانونيين، وكان هدف هذه اللجنة هو تطوير ومراجعة القانون الدولي للبيئة في مجالات عدّة، والتي من بينها مسألة نقل النفايات الخطرة والسامّة، وقد حدّد هذا البرنامج من خلال التوصيات التي جاءت بها السياسة العامّة لنقل ومعالجة والتخلص من النفايات الخطرة والسامة، حيث نصت على المسائل التالية:

- إعداد المبادئ والتوجيهات اللاّزمة لإدارة النفايات الخطرة إدارة سليمة بيئياً، بالإضافة إلى مسائل نقل وتخزين وطرق التخلص من هذه النفايات، وذلك عن طريق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية المتخصصة، مع مراعاة التنظيمات الدولية والوطنية الموجودة، والتي قد تقود إلى عقد معاهدة دولية عالمية لتنظيم نقل النفايات الخطرة [5].

---

[1]سه نكه رداود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، دار الكتب القانونية، مصر - الإمارات، 2012، ص 152.

[2]A. Kiss, Jean-Pierre Beurier, Droit International De L'Environnement, Edition- A- Pedon, PARIS, 3 édition, 2004, p 385 .

[3]معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، مصر 2008، ص 229-230.

[4]أنظر تفصيلاً حول برنامج "مونتيفيديو":
https://cidce.org/wp-content/uploads/2021/07/Montevideo-Programme-I.pdf

[5]معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة، دار النهضة العربية مصر، 2007، ص 230-232.

هذا وقد قام برنامج الأمم المتحدة بوضع توصيات "مونتيفيديو" موضع التنفيذ بقراره رقم 21/10 الصادر في 31 مايو 1982، وكذلك القرار رقم 24/10 حيث عقدت لجنة الخبراء دورات أخرى في ميونيخ بألمانيا في مارس 1984[1].

ثالثاً- مبادئ القاهرة التوجيهية وميلاد اتفاقية بازل للتحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود

تبنّت لجنة الخبراء مجموعة من المبادئ والتوجيهات، والتي سميّت بمبادئ القاهرة التوجيهية والتي أقرّها المجلس الحكومي ل(unep) بقراره رقم 30/14 عام 1987، وتمثّلت هذه التّوجيهات فيما يلي:

- تقليص إنتاج النفايات إلى الحدّ الأدنى وتفعيل دور الرقابة البيئية عليها من خلال أجهزة خاصة لهذا الغرض؛

- الالتزام بالإبلاغ والإخطار عند نقل النفايات الخطرة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة وكذلك دولة الترانزيت مع اشتراط الموافقة المسبقة للدولة المستوردة؛ - الالتزام باللجوء إلى وسائل تكنولوجيا الإنتاج النّظيف[2].

هذا وقد دفعت تلك التوجيهات الصادرة عن مبادئ القاهرة التوجيهية إلى ضرورة تبني اتفاقية دولية للحدّ من خطورة النفايات الخطرة، الأمر الذي كان سبباً في عقد اتفاقية بازل للتحكم في حركة النفايات الخطرة عام 1989 تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[3].

كما لعبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دوراً فعّالاً في مجال حماية البيئة من خلال صياغتها لتوصيات مصحوبة بإعلانات المبادئ أحياناً، ووضعها للمعايير الأساسية المناسبة للتلوث العابر للحدود الوطنية، زيادة على استنباطها للقواعد الأساسية للقانون الدولي البيئي كالالتزام بالإبلاغ والاستشارة بشأن الحوادث الطارئة[4] .

علاوة على إقرارها ضوابط دقيقة تتعلّق بتنظيم استخدام الكيماويات والنفايات الصناعية والمخلّفات النووية، وقد أقرّت المنظمة توصية لضمان أن تعمل الدول الأعضاء على الأخذ بعين الاعتبار المظاهر البيئية في تشخيص وتخطيط وتنفيذ وتطوير المشاريع التنموية المقترحة من أجل التمويل[5].

الفرع الثاني: القيمة القانونية للتوصيات التوجيهية ومدى فعاليتها في الحفاظ على البيئة العالمية

كثيراً ما تعرف التوصيات بطريقة سلبية، أي بافتقارها للقوة القانونية الملزمة، فليس لهذه الأخيرة القدرة على إنشاء الحقوق، أو فرض الالتزامات على عاتق المخاطب بها، غير أن ذلك لا ينفي إمكانية تمتع هذه التوصيات بقوة سياسية أو معنوية، فالدولة التي تتجاهل هذه التوصيات لا بد وأن تعرض نفسها للانتقادات من قبل الجماعة الدولية.

---

[1] أنظر حول هذه القرارات: SIMON Gosset, les déchets dangereux en droit international de l'environnement, thèse de doctorat en droit public, faculté de droit de sciences politiques et de gestion, université de Strasbourg, 1990, p 127.

[2] ALEXANDRE Kiss, Jean-Pierre beurier, op.cit, p 385.

[3] EDITH Brown Weiss, Pualc ,Szasz and Danial B. Magraw ,International Environmental Law :Basic Instrument and References ,Transnational Publishers, Inc,1992,pp 69.72.

[4] سه نكة رداود محمد، المرجع السابق، ص 177.

[5] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2010، ص 123.

غير أن هذا التفسير لا يبدو أمرا مقبولاً، سواءً من الناحية المنطقية أو الواقعية، فإذا ما اعتبرت التوصية مجرد دعوة أو اقتراح يفتقر إلى القوة القانونية الملزمة، فإن طائفة من الأسئلة لا بد وأن تطرح في هذا المجال، منها على سبيل المثال : لماذا صدرت هذه التوصية، مادام سيكون للمخاطب بها حرية تطبيقها أو الامتناع عن هذا التطبيق؟ لماذا يعترف للمنظمات الدولية بسلطة إصدار التوصيات ما دامت ستفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطبيقها؟ وأخيراً فإن من شأن اعتماد هذا التفسير سلب المنظمات الدولية إحدى الوسائل القانونية التي تستطيع اللجوء إليها عند سعيها لتحقيق أهدافها أو القيام بمهامها الأساسية، وتزداد أهمية هذا القول، إذا ما عرفنا أن الجزء الأكبر من قرارات المنظمات الدولية يصدر في شكل توصيات[1].

الواقع أنه وبالرغم من أن معظم قرارات المنظمات الدولية وأعمال المؤتمرات الدولية تأخذ شكل توصيات غير ملزمة للدول التي قد ترفض تنفيذها، ولا توجد قوة حقيقية ملزمة لهذه التوصيات، إلاّ أنّها بتواترها وانسجامها مع بعضها البعض فضلاً عن صدورها بإجماع الدول المشاركة فإنها تشكل اللّبنة الأولى في بناء القانون الدولي البيئي، فهي تساهم في نشأة قواعد عرفية جديدة في نطاق هذا القانون[2]. وبذلك فهي بدون شك لها دور فعال في حماية البيئة العالمية والحفاظ عليها.

المطلب الثاني: دور إعلانات المبادئ وبرامج العمل في الحفاظ على البيئة العالمية

إن إعلانات المبادئ لا توحي بالإجراء الذي ينبغي اتخاذه، بل تبين الخطوط الرئيسية الثابتة التي يتعين على الدول إتباعها[3]،أمآ برامج العمل،فهي موجهة بالدرجة الأولى إلى المنظمات الدولية والحكومات لتنفيذ الأنشطة المزمع إقامتها خلال فترة محدّدة[4]. وبالتالي تلعب كل من إعلانات المبادئ وبرامج العمل دوراً كبيراً وفعالاً في تطوير القواعد القانونية الكفيلة بالحفاظ على البيئة العلمية.

وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دراسة بعض الأمثلة عن إعلانات المبادئ وبرامج العمل في المجال البيئي، وذلك في فرع أول، وبعدها نتطرق الى إبراز القيمة القانونية لهذه الإعلانات والبرامج ومدى فعاليتها في الحفاظ على البيئة العالمية في فرع ثان.

الفرع الأول: أمثلة عن إعلانات المبادئ وبرامج العمل في المجال البيئي

أولاً- إعلانات المبادئ:

قد قادت العديد من إعلانات المبادئ إلى خلق قواعد إلزامية، كما هو الشأن بالنسبة للإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية، وفيما لي سنتطرق إلى إعلان "استكهولم" وإعلان "ريو".

1- إعلان ستوكهولم:

صدر عن مؤتمر "استكهولم" إعلان عن البيئة الإنسانية متضمّناً أوّل وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة، وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عمّا يصيبها من أضرار[5].

---

[1] حسام أحمد محمد هنداوي، القيمة القانونية للتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية – معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد19، 1997، ص 95.

[2] صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 114.

[3]Anshika Agarwal, Sources of international environmental law, iplaw and prosecution Texas A&M University School of Law, June 30, 2020: https://blog.ipleaders.in/sources-of-international-environmental-law/

[4] شعشوع قوير، المرجع السابق، ص 170.

[5] معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، المرجع السابق، ص 82.

ويمثل إعلان ستوكهولم أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها[1].

ويتكوّن هذا الإعلان من ديباجة و 26 مبدأً، ولقد أكدّت الديباجة على أن الإنسان هو العنصر الأساسي المؤثر في البيئة، وأنّ المحافظة عليها وتحسينها يعدّ موضوعاً هاماً يؤثر على بقاء الجنس البشري وعلى التنمية الاقتصادية، كما أكدّت على العلاقات الوثيقة بين البيئة والتنمية، وضرورة أن تكون هذه العلاقة من أجل تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة وحمايتها[2].

أمّا بالنسبة لمبادئ الإعلان، فجاء في المبدأ الأول: " أن للإنسان حقّاً أساسياً في الحرية والمساواة، وظروف الحياة اللائقة في بيئة ذات نوعية تتيح معيشة كريمة مرفهة". ويعتبر المبدأ 21 المعيار الأساسي المعبّر عن القانون الدولي العرفي للبيئة، فقد أكدّ على أنّ : " للدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حقّ السّيادة في استغلال مواردها طبقاً لسياستها البيئية الخاصة، وهي تتحمّل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود سلطتها، أو تحت رقابتها، لا تضرّ ببيئة دول أخرى أو بيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية"[3].

2- إعلان ريو 1992

تضمن هذا الإعلان 27 مبدأ كلّها تهدف إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة وعادلة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول والقطاعات الرئيسية في المجتمع والشعوب، وتعمل على عقد اتفاقيات دولية تخدم مصالح كل دولة وتحمي سلامة النظام العالمي للبيئة والتنمية[4]. ويمكن تقسيم المبادئ الواردة في إعلان ريو بحسب طبيعة الاهتمام إلى أربع مجموعات وهي: التنمية، النظام الاقتصادي، المشاركة العامة، ومجموعة المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الدولية وتسوية المنازعات البيئية.

ثانيًا-برامج(خطط) العمل:

أفضل خطة عمل في المجال البيئي هي خطة عمل من أجل البشرية، والتي تم إقرارها في مؤتمر استوكهولم 1972 بالإضافة إلى أجندة القرن الحادي والعشرين الصادرة عن مؤتمر ريو لسنة 1992 .

1- خطة عمل مؤتمر "استوكهولم":

وافق مؤتمر "استوكهولم" على خطّة عمل تتضمن 109 توصية تتعلق بالوسائل التي تتّخذها الحكومات والهيئات الدولية لحماية الحياة البشرية والسيطرة على التلوث الناجم عن الأجهزة الملوثة للبيئة من صنع الإنسان، والملاحظ على هذه الخطّة أنّها عبارة عن مخطّط شامل قسّم مجالات العمل على هيئات منظمة الأمم المتحدة في المجالات التالية:

---

[1] غوفتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استوكهولم) 1972، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، Unated nations audiovisuallibrary of International Law، 2012، ص 1.متاح على الموقع:
https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf تاريخ الاطلاع: 2021/07/15

[2] رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 94.

[3] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، المرجع السابق، ص 43.

[4] زيد المال صفية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 68.

- **التقويم البيئي:** ويشمل التقويم والمتابعة والبحوث والمراقبة وتبادل المعلومات.
- **الإدارة البيئية:** أي إدارة البيئية بوظائف تسهيل التخطيط الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار الآثار القانونية لنشاطات الإنسان من أجل حماية البيئة.
- **تدابير الدعم:** وتشمل التدريب والتعلم والتمويل من خلال ميزانية الأمم المتحدة وصناديق التمويل والاتفاقيات[1].

2- خطة عمل مؤتمر ريو 1992: (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين)

صدر عن المؤتمر وثيقة عمل من 800 صفحة أطلق عليها جدول أعمال القرن 21 حول مبادئ التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة القابلة للاستمرار في كل ميدان من ميادين النشاط الاقتصادي، والتي يهدف إلى رصد التغيرات الهامة في البيئة وتشجيع تنسيق سياسات البيئة وتزويد الحكومات بالمعلومات الضرورية المتعلقة بمكافحة التغيرات البيئية الضارة سواءً كانت بفعل الإنسان أو الطبيعة[2].
كما تناولت الأجندة أهمية مكافحة الفقر، وكذلك مشكلتي السكان والإسكان وضرورة الوعي البيئي والإنمائي، ودور التعليم لضمان الوصول إلى قرارات بيئية سليمة[3].

3-برنامج عمل مشترك من أجل المناخ:

تنفيذاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، قامت مجموعة من المنظمات الدولية التي تمارس أنشطة متعلقة بالمناخ العالمي بإنشاء برنامج عمل مشترك من أجل المناخ، وهذا البرنامج إطار شامل للعمل المتكامل لمختلف لبرامج الدولية المرتبطة بالمناخ، بما يساهم في تحديد وتقدير المتغيرات المناخية، ويستهدف هذا البرنامج قيام الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية بتنسيق مساهمتهم في البرامج الوطنية والدولية المتعلقة بالمناخ من خلال القيام بعدة مهام في مقدمتها تحقيق التقدم في مجال علم المناخ والتنبؤ بالمناخ، تقييم أثر التغيرات المناخية، الرصد وملاحظة النظام المناخي، تحقيق خدمات في إطار التنمية المستدامة[4].

الفرع الثاني- القيمة القانونيةلإعلانات المبادئ وبرامج العملومدى فعاليتها في الحفاظ على البيئة العالمية:

الأصل أن الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الدولية، لا ترقى إلى مرتبة الإلزام القانوني الكامل، إلاّ أنّ القيمة الحقيقية لما أسفرت عنه هذه المؤتمرات وخاصة مؤتمر "استوكهولم" تكمن في صحوة الضمير العالمي، والذي بدأ يشعر ويتجاوب مع نواقيس الخطر التي تنذر بتدمير البيئة نتيجة التلوث، والذي بدأت نسبته تتزايد بمعدلات سريعة مع التطورات العلمية الحديثة[5].

---

[1] زياد عبد الوهاب النعيمي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص 32.

[2] Arif Ahmed and Md. Jahid Mustofa, op.cit,p 06.

[3] زيد المال صفية،حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، المرجع السابق، ص 70-71.

[4] سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002، ص 16.

[5] معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، المرجع السابق، ص 85.

كما يمكن القول أنّ إعلانات المبادئ تمثّل قواعد عرفية فورية، العنصر المعنوي لها يتمثل في الإرادة السياسية الموجودة لدى الدول نحو إرساء هذه القواعد، كما هو الشأن بالنسبة للقاعدة التي أقرها إعلان "استوكهولم"، والتي تقرّ بحقّ الإنسان في بيئة سليمة، والذي ساهم مع سلوك الدول في تكوينها، وهذا السلوك يمكن التعرف عليه الآن بسهولة بعد انتقال هذا الحقّ إلى مجال القانون الوضعي لأكثر من 50 دولة، ويتصدّر مقدمة الاتفاقيات بأنواعها المختلفة، ويحرص القضاء على التذكير به، وهذا يعكس عقيدة الالتزام بما جاء في هذا الإعلان من مبادئ، واعترافاً بها من جانب أعضاء المجتمع الدولي، ومن ثمّ فحتّى في الحالة التي لا تتحوّل فيها الإعلان إلى قاعدة ملزمة ومحدّدة في صورة معاهدات أو اتفاقيات دولية أو ثنائية، فإنّه يحتفظ بقيمته كمبدأ موّجه لتصرفات وسلوك الدول في العلاقات الدولية، إضافة إلى إدخاله ضمن ما يسمى بقواعد القانون اللّين" soft law" [1]. وبهذا يمكن القول بحق أن إعلانات المبادئ وبرامج العمل، ومن خلال القواعد التي تخلقها ستساهم بالفعال في حماية البيئة والحفاظ عليها من كافة المخاطر التي تحدق بها.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها تسليط الضوء على دور قواعد القانون المرن في حماية البيئة العالمية وصلنا إلى **النتائج** الآتية:

- توّفر قواعد القانون المرن في الوقت الحاضر الوسائل الواقعية الوحيدة للتعامل مع القضايا البيئية على المستوى الدولي، فصكوك القانون المرن عادة ما يشار إليها على هامش خطاب القانون الدولي الأكاديمي، على الرغم من أهميته في الممارسة الفعلية للدول، وذلك لأن القانون المرن لم يُنظر إليه على أنه قانون دولي حقيقي.

- على الرغم من أن قواعد القانون المرن ليست بالقانونية بالمعنى الضيق الوارد في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إلاّ أنه لا يمكن إنكار أنها تملك بعض القوة المؤثرة في ثناياها، إذ أن الدول مطالبة باحترامها.

- قد تتّسم قواعد القانون المرن بالغموض وعدم الوضوح فيما يتعلق بماهيتها ومدى إلزاميتها للدول، إلاّ أنها ذات أهمية فوق اعتيادية في عملية خلق قواعد دولية جديدة عندما تكون الحاجة ماسة إليها، فهي تلعب دورًا محوريًا في حماية البيئة، وذلك عن طريق الإقناع، وليس عن طريق الإكراه.

- من إيجابيات القانون المرن أنه يمنح الدول سعة من الحرية في تداول المعايير وتقريب وجهات النظر حولها علّها تنتهي بالرغبة في تفعيلها إلزاماً، أي الانتقال بتلك المعايير من المرونة إلى درجة الصلابة عند الحاجة، مع بقاء الدول مسيطرة على خيوط هذا التدرج في إلزام نفسها بتلك المعايير.

أمّا فيما يتعلق بالتوصيات، فيجب على المجتمع الدولي أن يحترم ويشجع تنفيذ قواعد القانون المرن، إذ أن تواتر القرارات والتوصيات التي يتكون منها هذا القانون مع انسجام محتواها، بجانب اعتمادها من قبل غالبية الدول، كل ذلك من شأنه أن يضفي عليها قيمة خاصة، لجهة إسهامها في نشوء مبادئ وقواعد عرفية في مجال حماية البيئة وصيانة مواردها، فعناصر هذا القانون سرعان ما أصبحت

---

[1] أنظر حول ذلك:

Brunnée, Jutta, The Sources of International Environmental Law: Interactional Law (May 26, 2016):
https://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=730022068104122002124069124116 11

ضمن القانون العرفي، والأخرى منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. وبالتالي، فإن ما نسميه اليوم " قانون ناعم أو مرن" سيطلق عليه " قانون جامد" غدًا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- باللغة العربية:

أ)- المؤلفات:

1. رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
2. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية،القاهرة- مصر، 2002.
3. سه نكه رداود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، دار الكتب القانونية،القاهرة- مصر،2012.
4. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
5. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت- لبنان، 2010.
6. معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية،مصر،2008.
7. معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة، دار النهضة العربية مصر، 2007.

ب)- الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. بوثلجة حسين، آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، السنة الجامعية 2017-2018.
2. زيد المال صفية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر،السنة الجامعية 2012-2013.
3. شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر. السنة الجامعية 2013-2014
4. وسيلة قنوفي، حق الإنسان في الأمن: بين مقاربة الامن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر،السنة الجامعية 2017-2018.

ج)- المقالات العلمية:

1. حسام أحمد محمد هنداوي، القيمة القانونية للتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية – معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد19، 1997.
2. رشيد مجيد محمد الربيعي، مفهوم القانون الميسور(المرن) في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 61، 2005.
3. زياد عبد الوهاب النعيمي، دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة دراسة قانونية فى برنامج الأمم المتحدةUNEP ، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 32، 2013.
4. صلاح عبد الرحمان الحديثي، سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، المجلد 08، العدد 1A، 2006.
5. غوفترهاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استوكهولم) 1972، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، Unated nations audiovisual library of International Law،2012
https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

د)- مواقع الانترنت:

1. محمد ثامر، الصياغة المرنة في القانون الدولي، الحوار المتمدن،- العدد4909، 2015.
- مقال متاح على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=482635
تاريخ الزيارة: 2021/07/15 الساعة: 20.30
2. القاموس العملي للقانون الإنساني :
/ https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lqnwn-lmrn
3. https://cidce.org/wp-content/uploads/2021/07/Montevideo-Programme-I.pdf

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية:

1. A. Kiss, Jean-Pierre Beurier, Droit International De L'Environnement ,Edition- A-Pedon, PARIS, 3 édition, 2004.
2. Alan boyle , soft law in international law. cambridge university press ,second edition 2005.
3. Anshika Agarwal, Sources of international environmental law, iplaw and prosecution Texas A&M UniversitySchool of Law, June 30, 2020: https://blog.ipleaders.in/sources-of-international-environmental-law/
4. Arif Ahmed and Md. Jahid Mustofa, ROLE OF SOFT LAW IN ENVIRONMENTAL PROTECTION: AN OVERVIEW, Global Journal of Politics and Law Research, Vol.4, No.2, pp.1-18, March 2016.
5. Brunnée, Jutta, The Sources of International Environmental Law: *International* Law (May 26, 2016). Samantha Besson & Jean *d'Aspremont*, eds., Oxford Handbook on the Sources of International Law (February 5,

2018):https://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID=730022068104122002124069124116
11

6. EDITH Brown Weiss, Pual ,Szasz and Danial B. Magraw ,International Environmental Law :Basic Instrument and References ,Transnational Publishers, Inc,1992.

http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/Role-of-Soft-Law-in-Environmental-Protection-An-Overview.pdf

7. Pierre-Marie Dupuy, Soft Law and the International Law of the Environment, 12 MICH. J. INT'L L. 420 (1991). Available at: https://repository.law.umich.edu/mjil/vol12/iss2/4

8. SIMON Gosset, les déchets dangereux en droit international de l'environnement, these de doctoraen droit public, faculté de droit de sciences politiques et de gestion, université de strasbourg, 1990.